كان وأخواتها في ضوء مفهوم الواجب
دراسة في البِنْيَة النَّحويَّة

د/ محمد يحيى محمد أحمد الكيلاني(*)

المقدِّمة:

بَنَى النُّحاةُ النَّحو العربيَّ عَلَى منهج يرتكز على قضايا أساسية، كان لها أثرُها في تقسيماتهم وقواعدهم للنحو العربي، ومن تلك القضايا المركزيَّة(١) قضية "كان وأخواتها" وما تدلُّ عليه زمانيًّا، وهو ما يعني إدراكهم الدَّقيق بأنَّ استخدام هذه الأفعال ما هو إلا لدلالات معيَّنة يريدُها المتكلِّم؛ خاصة أنَّهم لاحظوا أنَّ هذه الأفعال لا يكتمل معناها بإسنادها إلى الاسم المرفوع بعدها إلا بوجود المنصوب أو ما يحل محله. يقول الزَّمخشري: "ويُسمَّى المرفوع اسمًا والمنصوب خبرًا، ونُقصانُهنَّ من حيث إنَّ نحو: ضَرَبَ وقَتَلَ، كلامٌ متى أخذَ مرفوعَه، وهؤلاء ما لم يأخذْنَ المنصوبَ مع المرفوع لم يكن كلامًا"(٢).

كما لاحظوا أنَّ هذا الإسناد يختلفُ عن إسناد الأفعال الحقيقية لفاعلها؛ إذ إنَّ تركيب الأفعال النَّاقصة يختلف عن الجملتين الاسمية والفعلية، تختلف عن الاسمية؛ لأنَّ صدرها فعل، وتختلف عن الفِعْليَّة؛ لأنَّ إسناد الفعل فيها لجملة لا إلى مفرد؛ ولذلك عدَّها الزَّجاجي(٣) من الحروف مخالفًا في ذلك رأي الجمهور؛ "وذلك يجوز لأنَّ الحرف في الأصل قطعة من الشَّيء، وهذه طائفة من الكلم"(٤).

(*) أستاذ مساعد – قسم اللغة العربية وآدابها – كلية الآداب – جامعة حلوان.

(١) انظر: محمد بن فريح عقلاء: النقصان والتمام في النحو العربي، ص٦.

(٢) المفصل في علم العربية، ص٢٦٤.

(٣) انظر: الجمل في النحو، ص٤١.

(٤) ابن الخبَّاز: توجيه اللمع، ص١٣٤.

ومع ذلك فقد عدَّ الباحثون والدَّارسون جملة الأفعال النَّاقصة جملة اسمية، والسَّبب في ذلك أنَّهم صنَّفوا هذه الأفعال ضمن الأدوات[١]. يقول الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: "فليست جملة كان النَّاقصة من الجمل الفِعْليَّة كما ذهب لذلك بعض النُّحاة[٢]، وإنَّما هي جملة اسمية، وكان أو إحدى أخواتها أداة داخلة عليها لإفادة معنى خاص"[٣]، ما هنالك أنَّ هذه الأدوات حين أصبحت بين النَّواسخ زال عنها معنى الحدث وهو سمة التَّمام، واكتفت بالدلالة على الزَّمن دون غيره، ورغم ذلك حُكِمَ لهذه الأدوات بأنَّها أفعالٌ مع تعرِّيها من الدلالة على الحدث لغلبة خواص الأفعال عليها، فَجُعِلَ الحكم فيها للأغلب، ولولا ذلك لم يحكم لها بالفعلية[٤].

---

(١) يقول المبرِّد: "اعْلَم أَن الأَفْعَال أدوات للأسماء تعْمل فِيهَا كَمَا تعْمل فِيهَا الحُرُوف الناصبة والجارة، وَإِن كَانَت الأَفْعَال أقوى فِي ذَلِك". [المقتضب، ٤/٨٠].

(٢) فُهِمَ ذلك من ظاهر قول ابن هشام: "انقسام الجُمْلَة إلى اسمية وفعلية وظرفية؛ فالاسمية: هِيَ الَّتِي صدرها اسم، كزيد قَائِم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان، عِنْد من جوزه، وَهُوَ الأَخْفَش والكوفيون. والفعلية: هِيَ الَّتِي صدرها فعل، كقام زيد، وَضُرِبَ اللصُّ، وَكَانَ زيدٌ قَائِمًا، وظننته قَائِما، وَيقوم زيد، وقم" [مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ٥/١٣]، وكرَّر السيوطي كلام ابن هشام في [همع الهوامع، ١/٣٧]، ويرى الباحثُ أنَّ قولَ ابنِ هشام ليس فيه لبسٌ أو إشكالٌ كما وهَمَ بعضُ الباحثين؛ وذلك لأمرين: أُولَهما: أن جملة كان بمنزلة الفعل والفاعل؛ لأنَّ مرفوعها مشبَّهٌ بالفاعل كما أشار النُّحاة، فهو ليس فاعلًا حقيقيًّا، وإنَّما منزَّل منزلته، كما أنَّ منصوبها مُنزَّلٌ منزلة المفعول فصار مشبَّها به، والثاني: أنَّ ابنَ هشام كان يريد التمثيل بِـ "كان" التّامة وليست النَّاقصة، أي أنَّها تدلُّ على زمان وحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، فيكون نصب "قائمًا" في المثال على أنَّه حال، وليس مشبها بالمفعول، فيكون خبرا لِـ "كان".

(٣) العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص٨٠، وراجع، ص٦٢.

(٤) انظر: أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة، ص٢٤، وتمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص١٢٨-١٣٠.

ومما يعضد هذا الرَّأي أنَّ هذه الكلمات ليست أفعالًا حقيقية، وإنَّما هي أفعالٌ ناقصة، فأمَّا كونها أفعالًا؛ فلتصرُّفها بالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل، وأمَّا كونها ناقصة؛ فلأنَّ الفعل الحقيقي يدلُّ على معنًى [حدث] وزمن، نحو قولك: ضَرَبَ، فإنَّه يدلُّ على ما مضى من الزَّمان وعلى معنى الضَّرب، و[كان] إنَّما تدلُّ على ما مضى من الزَّمان فقط، و[يكون] تدلُّ على ما أنت فيه أو على ما يأتي من الزَّمان، فلمَّا نقصت دلالتها كانت ناقصة؛ ولذا يرى ابنُ السَّرَّاج أنَّها أفعالٌ في اللفظ وليست بأفعال حقيقية، وإنَّما تدلُّ على الزَّمان فقط(١). يقول ابن يعيش: قيل هي أفعال عبارة، أي هي أفعال لفظيَّة لا حقيقية؛ لأنَّ الفِعْلَ في الحقيقة ما دلَّ على حَدَث، والحدثُ الفعل الحقيقى، فكأنَّه سُمِّي باسمِ مدلولِه. فلمَّا كانت هذه الأشياء لا تدلُّ على حدث(٢)، لم تكن أفعالًا إلَّا من جهة اللفظ والتَّصرُّف؛ فلذلك قيل: "أفعال عبارة"، إلَّا أنَّها لمَّا دخلت على المبتدأ والخبر، وأفادت الزَّمان في الخبر، صار الخبرُ كالعوض من الحدث، فلذلك لا تتمّ الفائدةُ بمرفوعها حتى تأتي بالمنصوب(٣).

ويُفهم من ذلك أنَّ ما كان مجرَّدًا من الحدث، فلا يستغني عن منصوب يقوم مقام الحدث، وحيث كانت هذه الأدوات داخلة على المبتدأ والخبر، وكانت مُشبِهَة للفعل من جهة اللفظ، وجب لها أن ترفع المبتدأ، وتنصب الخبر تشبيهًا بالفعل؛ إذْ كان الفعلُ يرفع الفاعلَ، وينصب المفعول، ولمَّا كان المرفوع ههنا والمنصوب

(١) الأصول في النحو، ٧٤/١.

(٢) قال ابن مالك: "زعم جماعة منهم ابن جِنِّي وابن برهان والجرجاني أنَّ كان وأخواتها تدلُّ على زمن وقوع الحدث، ولا تدلُّ على حدث، ودعواهم باطلة من عشرة أوجه"، وأخذ يرد عليهم [انظر تفصيل ذلك في شرح التسهيل، ٣٣٨/١، وراجع ابن جنِّي: اللمع في العربية، ص١١٩، وعبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٩٨/١، والأصفهاني: شرح اللمع، ص٣٣٣].

(٣) شرح المفصل، ٣٣٥/٤، ٣٣٦.

لحقيقة واحدة، ولم يكونا كالفاعل والمفعول الحقيقيّين اللذين هما لحقيقتين مختلفتين، أفرد الحديث عنهما في باب منفرد، وفرّقوا بينهما وبين الفاعل والمفعول؛ ولذلك قيل لمرفوعها "اسم" ولمنصوبها "خبر" من باب التَّقريب والتَّيسير على المبتدئين؛ لأنَّ الأفعال لا يُخبر عنها(١).

ومِن ثَمَّ فإنَّ هذا البحث ينصبُّ على مناقشة الفعل النَّاقص الذي لا يستغني بمرفوعه عن منصوبه إعرابيًّا ودلاليًّا مُسْتَعِينا بالمعايير الواردة في مصنَّفات النُّحاة، وتكمن أهمية هذا البحث في كونه محاولة لتقديم فكر جديد لدلالة الأفعال النَّاقصة من النَّاحيتين التَّركيبية والدَّلالية؛ ذلك لأنَّ هذه الأفعال تمتاز بنمط إعرابي ودلالي متنوّع يختلف عن الأفعال التَّامة في اللُّغة، معتمِدًا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعين على وضع المعلومات في قالب مُعيَّن؛ حيث يُمكِّننا من توسيع دائرة الأفعال النَّاقصة ونصب أخبارها، ومع أنَّ الأفعال النَّاسخة التي تدلُّ على توقيت معيَّن أفادت معنى في دخولها الجملة الاسمية كانت تخلو منه الجملة قبل دخول الأفعال الناسخة، وهو تعيين زمنها المبهم، فإنَّ هذا البحث يحاول اختبار فرضية أنَّ دلالة هذه الأدوات ترجع إلى ثبوت النِّسبة بين الاسمين في وقت ما، سواء أكانت معلومة أم مجهولة بالنسبة للمخاطب؛ وذلك باعتبار أنَّ الاسمين قد يكونان معلومين عند المخاطب وهو يجهل النِّسبةَ بينهما، أو أنَّه يعرف أحدهما ويجهل الآخر؛ إذ إنَّ فكرة الإسناد قائمة على ثبوت المسند للمسند إليه. يقول عبد القاهر الجرجاني: "وجملة الأمر أنَّ الخبر وجميع معاني الكلام معان يُنْشئها الإنسانُ في نفسه، ويصرِّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها عقله، وتوصف بأنّها مقاصد وأغراض، وأعظمها شأنًا الخبر، فهو الذي يتصوَّر بالصُّور الكثيرة، وتقع فيه الصِّناعات العجيبة... ثم إنَّا نظرنا في المعاني التي يصفُها العقلاء بأنَّها معان مستنبطة، ولطائف مستخرجة، ويجعلون لها اختصاصًا

(١) انظر: ابن يعيش: شرح المفصل، ٣٣٦/٤، ٣٤٠، والصبان: حاشية الصبان، ٣٥٦/١.

بقائل دون قائل... لم تجد تلك المعاني في الأمر الأعمّ شيئًا غير الخبر الذي هو إثبات المعنى للشيء ونفيه عنه"[١]، ويقول في موضع آخر: "وإذ قد ثبتَ أنَّ الخبرَ وسائرَ معاني الكلام، معانٍ يُنشِئها الإنسانُ في نفسه، ويصرِّفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها لُبّه، فاعلم أنَّ الفائدة في العلم بها واقعة من المُنْشئِ لها، وصادرةٌ عن القاصدِ إليها"[٢].

وبذلك يحاول البحث الإجابة على سؤال مهم وهو: لماذا نُصب خبر هذه الأفعال ولم يأتِ على أصله مرفوعًا باعتبار أن جملة "كان وأخواتها" اسمية في الأصل؟ أم أنَّه نُصِبَ على الحالية كما أشار إلى ذلك الكوفيون، أم كان نصبه على التشبيه بالمفعول، كل ذلك يحاوله البحث منطلقًا من مفهوم الاستعمال والمعنى الوظيفي.

هذا وقد جاء البحث في مقدِّمة، وثلاثة مباحث: الأول: الواجب وغير الواجب. والثاني: نسخ دلالة التَّركيب الإسنادي. والثالث: دراسة البنية النَّحوية للأفعال النَّاسخة في ضوء مفهوم الواجب، ثُمَّ تأتي بعد ذلك الخاتمة موضحة أهم نتائج البحث.

(١) دلائل الإعجاز، ص٥٤٣.

(٢) دلائل الإعجاز، ص٥٤٥.

توطئة:

تدخلُ «**كان وأخواتها**» على المبتدأ والخبر فترفع الأول، ويُسَمَّى اسمَها، وتنصبُ الثَّاني، ويُسَمَّى خبرَها، وتُسَمَّى كان وأخواتها **أفعالًا ناقصة**؛ لأنَّها لا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج إلى خبر منصوب ليتم به معنى الجملة، وتُسمَّى أيضًا **أفعالًا ناسخة**؛ لأنَّها تَنْسَخُ (تُغيِّر) حُكمَ الخبَر من الرَّفع إلى النَّصب.

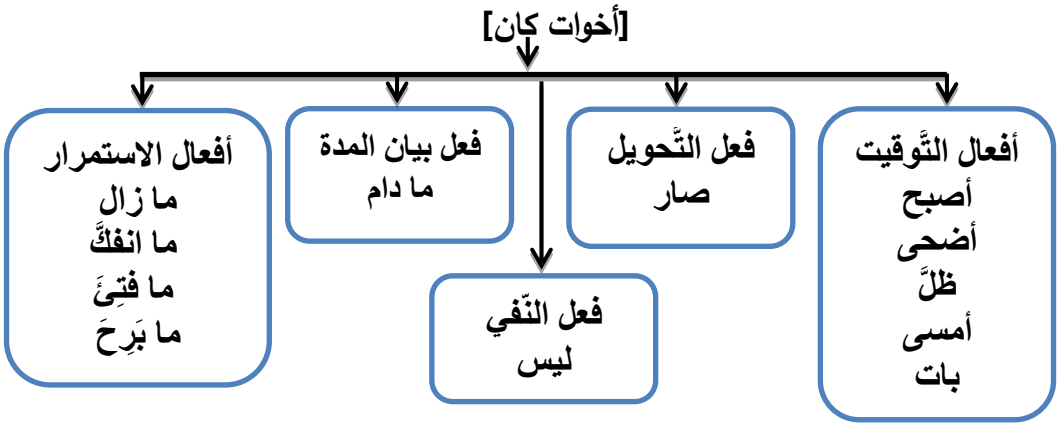

المبحث الأول
الواجب وغير الواجب

الواجب مفهوم يدل على ثبوت معنى الوجود واستقراره، وهو معانٍ متَّصلة بعلاقة المتكلِّم / المخاطب بالأحداث في الكون الخارجي من حيث التَّصور والاعتقاد، فما كان منها موجودًا واقعًا مستقرًّا ثابتًا في التَّصور والاعتقاد فهو واجب، وما لم يكن موجودًا أو ما لم يقع أو لم يثبت في الاعتقاد فهو غير واجب، وهذا الأمر يتوقَّفُ على جهة اعتقاد المتكلم / المخاطب وظنِّه بحيث يكون الواجب هو الواقع المستقرُّ في الذِّهن والتَّصور على سبيل الثبوت، سواء أكان واقعًا في الخارج – أثناء الحديث أم قبله – أم لم يكن واقعًا [الذي يَعِدُ المتكلِّمُ بإيقاعه]، ويكون غير الواجب مما لم يستقر في ذهن المتكلم[١] أثناء الكلام أو الخطاب أو رُبَّما جهل المتكلِّمُ وقتَ وقوعه أو كان المخاطب متردِّدًا أو شاكًّا في نسبته أو وقوعه وإثباته.

لقد اطَّردَ مفهومُ الواجب وغير الواجب في ضبط القواعد الإعرابية في بعض الأبواب النَّحوية عند سيبويه وغيره مِمَّن تَبِعه من شُرَّاح الكِتَاب، وكان لهذين المصطلحين دورٌ في إبراز معاني الكلام الوظيفية – التي لم تكن على درجة واحدة – في النَّحو العربي وربطها بمقاصد المتكلِّمين؛ إذ اتَّضح ذلك من خلال مناقشتهم التي تباينت في حصر عددٍ من التَّراكيب والأساليب اللُّغويَّة التي تنطبق عليهما[٢]؛ حيث ظهر دورُ هذه الثُّنائية في ضبط الحركات الإعرابية، فارتبط

---

(١) انظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، ص٦٩، ٧٤.

(٢) حصر سيبويه أبواب كتابه في مسائل تكون في الواجب، نحو: الجملة الاسمية، والجملة الاسمية التي تدخل عليها "كان"، والجمل التي تدخل عليها الحروف الناسخة... إلخ، وبين مسائل تكون في غير الواجب، نحو: الأمر والنهي والجزاء والاستفهام... إلخ، ومن

الرَّفع بمعاني الواجب، وارتبط النَّصب بمعاني غير الواجب، فالمتأمِّلُ في كتاب سيبويه يَجِدُ أنَّ الجملة الاسمية التي دخلت عليها "كان وأخواتها" ترتبطُ بثنائية الواجب وغير والواجب[1]، مع اختلاف درجات التَّحقُّق أو اليقين؛ ذلك لأنَّ الواجب يشمل مِنَ الكلام **ما كان واقعًا ثابتًا في الكون أو في الاعتقاد**، ويدخل فيه معنى الرَّفع باعتبار أنَّك قد ابتدأت شيئًا قد ثبت عندك وجعلته بالرفع أمرًا مستقرًّا في نفسِك وفي اعتقادك[2]، ويشملُ غير الواجب **ما لم يكن واقعًا في الكون أو ما لم يكن مُثبتًا في ظنِّ المُتَكلِّم / المخاطب واعتقاده يقينًا أو ظنًّا**، وفيه معنى المنصوب باعتبار أنَّه غير ثابت أو غير مستقرٍّ في ظنِّ المتكلم / المخاطب واعتقاده أو في الكون الخارجي. يقول سيبويه: "فإذا قلت: كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنَّما ينتظر الخبر. فإذا قلت: حليمًا، فقد أَعْلمتَه مثلَ ما عَلِمْتَ. فإذا قلتَ: كان حليمًا، فإنَّما ينتِظُر أن تعرِّفَهُ صاحبَ الصِّفة، فهو مبدوء به في الفعل وإنْ كان مؤخَّرًا في اللفظ. فإن قلتَ: كان حليم أو رجلٌ، فقد بدأْتَ بنكرةٍ، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة، فكرهوا أن يَقْرَبوا بابَ لبْس"[3].

هذه المسائل ما يدخل تارة في الواجب، وتارة أخرى في غير الواجب، كالاستثناء، والقسم. انظر تفصيل ذلك في سيبويه: الكتاب، ٩٩/١، ١٤٦، ٣٨/٣، ١٠١، ٥١٥، ٥١٦، وخالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة.

(١) راجع تفسير هذين المصطلحين في خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص٦٦ وما بعدها، ومنصور عبد السميع: مصطلح الواجب في كتاب سيبويه: التأصيل والمفهوم، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب – جامعة المنيا، المجلد السابع والثلاثون، الجزء الثالث، يوليو ٢٠٠٠، ص٥١ وما بعدها.

(٢) انظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص١٤٩.

(٣) ٤٧/١، ٤٨.

ويتَّضح مما سبق أنَّ الاسم المرفوع معروف لدى المتكلِّم أو المخاطب؛ أي أنَّه ثابت ومستقر عندهما، أمَّا الاسم المنصوب فهو مستقرٌّ لدى المتكلم ويريد إثباته للمخاطب الذي يجهله وينتظره أو أنَّه يشكُّ في نسبة هذا إلى ذاك؛ أي نسبة [المسند إليه إلى المسند].

ومعنى "كان" عند سيبويه واجب؛ لقوله: "**معنى كان الواجب**"(١)، كما أنَّه جعل معنى الجملة التي دخلت عليها "كان وأخواتها" بمنزلتها في الابتداء؛ أي أنَّ معنى الثُّبوت والتَّحقق والوقوع في الكون لم يتغيَّر بعد دخولها، وإنما أدخلت كان لتدل على أنَّ ذلك حدث فيما مضى(٢)، وقد بيَّن سيبويه هذا المعنى عند حديثه عن "كان" عندما تدخل عليها "ما" النَّافية، وتعطف على اسم كان وخبرها، فيقول: "ما كان عبدُ الله منطلقًا **ولا زيدٌ ذاهبٌ**، إذا لم تجعله على كانَ وجعلتَه غيرَ ذاهبٍ الآن... كما تقول في كان: ما كان زيدٌ ذاهبًا **ولا عمرو منطلقًا**... وكانَ "الابتداءُ" في كانَ أَوْضَحَ؛ لأنّ المعنى يكونُ على ما مَضَى وعلى ما هو الآن"(٣). وشرح ذلك السِّيرافي بقوله: "إذا قلت: ما كان زيدٌ ذاهبًا ولا عمرو منطلقًا، فإنما تَنْفِي انطلاقَه فيما مضى، وإذا قلت: "ولا عمرو منطلقٌ"، فإنما تنفي انطلاقه السَّاعة. وهذا معنى قوله: وكان في "كان"(٤) أوضح؛ لأنَّ المعنى يكون على ما مضى وعلى ما هو الآن، يعني: في النَّصب على ما مضى، وفي الرَّفع على ما هو الآن"(٥).

---

(١) الكتاب، ٥٩/١.

(٢) انظر: أفراح بنت علي المرشد: الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، ص٩٣.

(٣) الكتاب، ٦٠/١.

(٤) يختلف المعنى في "ما"، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما زيدٌ ذاهبًا، فإنَّما تنفي ذهابه في حال حديثك، فإذا قلت: ولا عمرو منطلقًا، فإنَّما تنفي انطلاقه في حال حديثك، وإذا رفعت أيضًا؛ أي ولا عمرو منطلقٌ، فأنت تنفيه في حال حديثك؛ لأنَّه نفي مستأنف. انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٣٣٢/١.

(٥) شرح كتاب سيبويه، ٣٣٢/١.

المبحث الثاني
نسخ دلالة التَّركيب الإسنادي

ترتبط الدلالة التَّركيبيَّة بمفهوم الفائدة، ولا تتحقَّقُ الفائدةُ إلا بائتلاف الكلام وضمِّ بعضه إلى بعض على وجه من الوجوه النَّحوية المألوفة، وعندما يُعبِّرُ المُتكلِّمُ عن غرضٍ من أغراضه فإنَّه يقوم بإيقاع علاقة بين كلمة وأُخرى أو بين عدة كلمات، ولا بُدَّ من اشتماله على علاقة الإسناد، وهو محكوم في كلِّ[1] ذلك بقصد المتكلِّمِ الذي يريد الإفصاح عنه، وهو أحد عوامل نسخ الدلالة بتعلُّق الوظائف بعضها ببعض على وجوه مختلفة بحسب التَّخريجات [المقاصد] التي تختلف من نحوي لآخر.

إنَّ مَن يستعرض هذه الأدوات الفعلية (كان وأخواتها) يعجب من جمعها كلها في إطار واحد، وانتظامها في باب واحد، فليست هذه الأفعال بمنزلة واحدة لا في الدّلالة ولا في الاستعمال، ولا جامع لها إلا ما لاحظوه من شبه فيما يأتي بعدها، فهي تشترك في أنْ يليها مرفوع ومنصوب، بيد أنَّ النُّحاة لم يتفقوا في تفسير المنصوب بعدها، فالبصريون يرون أنَّه خبر، والكوفيون يرون أنَّه حال[2].

الأمر الذي يُوقعنا في حَيْرةٍ عند تفسير لماذا رُفِعَ اسمُ كان وأخواتها ونُصب خبرُها؟ ولماذا لم يكن الأمر بالعكس كما هو الأمر في الحروف المشبَّهة بالفعل (إنَّ وأخواتها)، أظن أنَّ الأمر لم يكن اعتباطيًّا، بل إنَّ الموقعَ والعلامةَ الإعرابية قد ساعدا على فهم مقاصد المتكلم أو ما يظنُّه ويعتقده، وللإجابة على هذا فقد اهتمَّ البحث بالعلاقات التي كوَّنت جمل هذه الأفعال والدلالة التي تنصرف إليها؛ ذلك لأنَّ الوصول إلى أسرار التراكيب عند النُّحاة – قدماء ومحدثين – كانت

(١) انظر: خديجة محمد الصَّافي: نسخ الوظائف النَّحوية في الجملة العربية، ص٢٧.

(٢) انظر: مهدي المخزومي: في النحو العربي: نقد وتوجيه، ص١٧٨.

الغاية والقصد، فليست الحداثة في اصطناع مخالفة القدماء، بل في استخراج الجديد من عباءة القديم.

– المبحث الثالث: دراسة البنية النحوية للأفعال النَّاسخة في ضوء مفهوم الواجب:

المُطَّلِعُ على كتاب سيبويه يجد أنَّ "كان وأخواتها" تدخل على الاسم المرفوع والاسم المنصوب كما تدخل الأفعال الأخرى، لكنَّها تختلف عنها في عدم الاقتصار على الاسم الأوَّل المرفوع، وأنَّ الأول والثَّاني – المرفوع والمنصوب – لشيء واحد. يقول سيبويه: "هذا باب الفعل الذي يَتعدَّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول، واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ"(١)، وذلك نحو قولك: كان زيدٌ قائمًا، فزيدٌ القائمُ، والقائمُ هو زيدٌ، فإنَّما أردَّتَ أنْ تُخبرَ عن القيام، وأدخلتَ "كان" لتجعل ذلك فيما مضى، وإن شئتَ قلت: كان قائمًا زيدٌ، فقدَّمت وأخَّرت كما فعلتَ ذلك في "ضَرَبَ"؛ لأنَّه فِعْلٌ مثله، وحال التَّقديم والتَّأخير فيه كحاله في "ضرَبَ" إلا أنَّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد(٢)، ولا يجوز الاقتصار على أحد الاسمين دون غيره؛ ذلك لأنَّ الاسمين في الأصل مبتدأ وخبر، ولا بُدَّ لأحدهما من الآخر، ولأنَّ "كان وأخواتها" ليست بأفعال حقيقية، فقد رُفع الأول على التَّشبيه بالفاعل، فلفظه لفظ الفاعل، وهو في المعنى غير فاعل، ونُصِبَ الثَّاني على التَّشبيه بالمفعول وليس بمنزلة المفعول على الحقيقة؛ لأنَّ ذلك يجوز حذفه، وهذا [أي خبر كان وأخواتها] لا يجوز حذفه.

ويُشير ابنُ الخبَّاز إلى ضرورة وجود المعمولين بعد "كان وأخواتها"، وأنَّ الكلامَ لا يتمُّ بإسناد النَّاسخ إلى الاسم الأول (المرفوع) من دون وجود الثاني

(١) الكتاب، ٤٥/١.

(٢) انظر: المرجع السابق، ٤٥/١.

(المنصوب)، فيقول: خبر كان في الأصل خبرُ المبتدأ، وكل واحد منهما أحدُ جُزْأَيِ الجملة، فهو وإن كان منصوبًا في اللفظ بيد أنَّه مرفوع في المعنى[١].

- **[كان أمُّ الباب]:**

تدخلُ "كان" على الجملة لتُضمِّنها معناها الذي تدلُّ عليه، وهو مُضي مضمون الجملة؛ أي انتهاء وقوع الحدث في وقت معيَّن من الماضي. يقول المبرِّد: "وإنَّما دخلت كان لتُخبر أنَّ ذلك وقع فيما مَضَى، وليس بفعل وصل مِنْكَ إلى غَيرِكَ"[٢]، فهي عنده ليست أفعالًا حقيقية، ولكنها في وزن الأفعال وتصريفها، "فإذا قلت: كان زيدٌ أخاك، لم تُخبر أنَّ زيدًا أوصل إلى الأخِ شيئًا، ولكن زعمت أنَّ زيدًا أخوه فيما خلا من الدَّهر"[٣]، ويُلاحظ أن هذه الجملة اسمية فيها إخبار عن المبتدأ، وجيء بِـ (كان) لإفادة معنى آخر يُزادُ على المعنى المتحقِّق من الإسناد، وهو المضي من الزَّمن[٤]؛ ذلك لأنَّ هذه الأفعال خالية من الحدث الذي يحويه الفعل الحقيقي. يقول أبو علي الفارسي: كان دالة على زمان فقط غير دالة على الحدث، وهذا الضَّرب هو الذي يلزم "فاعل كان" فيه الخبر منتصِبًا غير

---

(١) توجيه اللمع، ص٢٠١، ٢٠٢.

(٢) المقتضب، ٩٧/٣.

(٣) المقتضب، ٣٣/٣.

(٤) لم يجوِّز ابن درستويه أن يكون "خبر كان" فعلًا ماضيًا، ولعل ذلك يرجع لدلالة كان على الماضي، فيقع المضي في خبرها لغْوًا، والجمهور على أنَّه غير مستحسن ولا يحكمون بمطلق المنع، وقالوا: فإن وقع لا بد من "قد" ظاهرة أو مقدَّرة حتى تقربه من الحال، والأولى تجويز وقوع خبرها ماضيًا دون "قد"؛ لمجيء ذلك في القرآن الكريم وكلام العرب. انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ١٧٣/٢، وراجع: أبو حيَّان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١١٦/٤].

مفارق له، وإنَّما لزمه الخبر عوضًا من الحدث الذي يدلُّ عليه الفعل مع الزَّمان(١)؛ ولذلك أُطْلِقَ عليها الأفعال النَّاقصة؛ لأنَّها تدل على زمن دون حدث.

ويتَّضح مما سبق أنَّ العلماء قالوا: إنَّ هذه الأفعال ناقصة لأنها تحتاج إلى خبر ليتم به معنى الكلام، وما دامت تحتاج إلى خبر حتى يكتمل بناء التَّركيب إذن حدثها يَكْمنُ في الخبر كما أشاروا، فإذا قلت: "كان زيدٌ قائمًا"، تجد أنَّ "كان" تدل على زمن المُضِي فقط، أمَّا الحدث فهو القيام المتمثِّل في الخبر، وزيدٌ مرفوع بِـ "كان" موجبة كانت أو غير موجبة، كقولك: "ما كان زيدٌ قائمًا". يقول الأستراباذي: فَـ "كان يدلُّ على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدلُّ على حدث مُعيَّن واقع في زمان مطلق تقييده في "كان"، لكنَّ دلالة "كان" على الحدث؛ أي الكون، وضعيّة، ودلالة الخبر على الزَّمان المطلق عقلية... فمعنى "كان زيد قائمًا" إنَّ زيدًا متَّصِفٌ بصفة القيام، المُتَّصِفُ بصفة الكون؛ أي الحصول والوجود"(٢).

ويُفهم من ذلك أنَّ حدثَها غيرُ مُضمَّن فيها، وإنما هو في خبرها المنصوب، فقولك: كان زيدٌ قائمًا، نجد أنَّ زيدًا موجود حقيقة، وكذلك القيام ثابت واقع متحقِّق في زمن مضى على الرَّغم من نصبه، بيد أنَّه وصفٌ غير لازم؛ أي منقطع، فلم يُستفد منه معنى الاستمرارية؛ لأنَّه الآن لا يثْبُت له شيء ألبتة؛ ولذلك ذهب أهل الكوفة إلى نصبه على الحالية؛ أي أنَّه يصف قيام زيد في مُدة مُعَيَّنة، وعلى مذهبهم يُسألُ: أين خبرُ المرفوع؟ وهل يُقال: سدت الحال مسد الخبر، أظنُّ الأمر قريبًا من قول البصريين من أن المنصوب نُصِبَ على التشبيه بالمفعول؛ لأنَّ منصوبَ "كان" قد يكون نكرة وقد يكون معرفة، نحو: كان زيدٌ أخاك، والحال لا

(١) انظر: المسائل المشكلة، ص٢٣.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ٤/١٧٥، ١٧٦.

تكون إلا نكرة أو مُؤَوَّلة بنكرة[1]، وقد اعترض الكوفيون عليهم بأنَّه لو كان مشبَّهًا بالمفعول لم يقع جملة ولا ظرفًا ولا جارًّا ومجرورًا، وقد رُدَّ ذلك بأن المفعول قد يكون جملة بعد القول، وأمَّا الظَّرف وشبهه فليسا الخبر على الأصح، وإنَّما هو متعلِّقهما المحذوف[2]، وإنَّما يجوز في المنصوب أن يكون حالًا إذا كانت "كان" تامة مقتصِرة على الفاعل.

وعلى رأي الكوفيين تكْمُن إشكاليَّةٌ أُخرى في قول الله ﷻ: ﴿**وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [سورة النساء، من الآية ١٧]؛ لأن الله ﷻ كان وما زال وسيظل عليمًا حكيمًا أو سميعًا بصيرًا أو غفورًا شكورًا... إلخ، فصيغة "كان" هنا – أي في سياق الحديث عن صفات الله – تدلُّ على زمن تقديري دائم؛ لأنَّ صفاته ﷻ موجودة قبل الزَّمان، وهذا يدلُّ على استمرار مضمون الخبر في جميع الأزمنة الحقيقية. يقول ابن الحاجب: "ثبوت خبرها دائمًا أو منقطعًا"[3]، ولعلَّه يشمل جميع الأزمنة في الحال والاستقبال فيكون من باب الماضي المستمر الذي يُستعمل في الزَّمن الحاضر، فالفعل النَّاسخ هنا يُعدُّ دلالةً زمنية وقرينة من القرائن التي يُتحصَّلُ بها الزَّمن في العربية، لقد أضفى الفعلُ الناسخُ على الجملة الاسمية التي تفيد الإخبار بالثبات معنًى زائدًا استنادًا إلى المضمون الفعلي النَّاقص، ومن ثَمَّ يمكننا القول

(١) سُمِع عن العرب مجيء الحال معرفة، ولكنَّها تُؤَوَّل بنكرة، كقولهم: "ادخلوا الأوَّل فالأوَّل"؛ أي مترتبين، و"جاءوا الجماء الغفير"؛ أي جميعًا، والسبب في ذلك أنَّهم لو جعلوا الحال معرفة في حين أنَّ صاحبَها معرفة لتوهم السَّامع أنَّها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النَّصب، نحو: "ضربت اللص المقيَّد"، ففرُّوا من توهم كونها نعتًا في هذه الحال، فالتزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتنكير فلا يتوهم متوهم أنها نعت؛ لأنَّ النعت يجب موافقته للمنعوت. انظر: محمد محيي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، ٢/٢٥٢.

(٢) انظر: الصبان: حاشية الصبان، ١/٣٥٨.

(٣) الأستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ٤/١٨٢.

بأن "كان" في مثل ذلك لا تدل على زمن مُعَيَّن، وإنَّما دخلت الكلام لتفيد معنى الاستمرارية فتكون بمعنى "ما زال"، ورُبَّما أفادت توكيد المعنى بثبوت الحقائق، وإفادة التحقق واليقين في ثبوت صفات الله في الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنَّها هنا لا تدل على زمنٍ مَضَى؛ لأنك لو قلت: إنها تدلُّ على زمن مضى، لكان اتِّصَافُه بالعلم والحكمة الآن غير موجود زائل، ولكنَّها تدلُّ على أنَّ هذا الشيء كائِنٌ ولا مَحالة. يقول ابن الشَّجري: "واعلم أنَّ الزَّمان الذي تدلُّ عليه "كان" يكون محدودًا ويكون غير محدود؛ فالمحدود كقولك: كان زيدٌ جالسًا ها هنا، وغير المحدود كقوله: ﴿**وَكَانَ اللَّـهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**﴾ [سورة النساء، من الآية ١٥٧]؛ لأنَّ كلَّ صفة لله مستحقة في حال، فهي مستحقة في كل حال"(١)، ويقول في موضع آخر: "كان بمعنى لم يزل، كأنَّ القومَ شاهدُوا عِزًّا وحكمة ومغفرة ورحمة، فقيل لهم: لم يزل الله كذلك"(٢).

وذهب السّيرافي إلى أنَّ "كان" ههنا تفيد الانقطاع، ولكن بالنسبة لِلمَغْفُورِ لَهُمْ وَالمَرْحُومِينَ، بِمَعْنَى أَنَّهُمُ انْقَرَضُوا فَلَمْ يَبْقَ مَنْ يُغْفَرُ لَهُ وَلَا مَنْ يُرْحَمُ فَتَنْقَطِعَ المَغْفِرَةُ والرَّحْمَةُ، وكذا: ﴿**وكَانَ الله عَلِيمًا حَكِيمًا**﴾ [سورة النساء، من الآية ١٧]، وَمَعْنَاهُ الِانقِطَاعُ فِيمَا وَقَعَ عَلَيْهِ العِلْمُ وَالحِكْمَةُ لَا نَفْسَ العِلْمِ وَالحِكْمَةِ. وقَالَ ابْنُ بَرّيٍّ مَا مَعْنَاهُ إِنَّ "كَانَ" تَدُلُّ عَلَى تَقْدِيمِ الوَصْفِ وَقِدَمِهِ، وَمَا ثَبَتَ قِدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ وَهُوَ كَلَامٌ حَسَنٌ(٣)؛ ذلك لأنَّ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَسْلُوبَةَ الدَّلَالَةِ على تَعْيِينِ الزَّمَانِ، وَصَارَت صَالِحة لِلأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ بِحُدُوثِ الزَّمَانِ وَقِدَمِ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَّةِ وَكَذَا الفِعْلِيَّةُ(٤).

---

(١) أمالي ابن الشجري، ٤٨٣/٢.

(٢) المرجع السابق، ٤٨٢/٢.

(٣) انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٢٩٦/١، والزَّركشي: البرهان في علوم القرآن، ٨١/٤.

(٤) انظر: الزركشي: البحر المحيط في أصول الفقه، ٣٣٧/٢، ٣٣٨.

ويُفهَمُ من ذلك أنَّ الله ﷻ خبَّرنَا بمثلِ ما يُعرف من فضله، ورحمته، وغفرانه، وأنَّه علَّام الغيوب قبل أن نكون فعلَّمنا ذلك، ودلَّنا عليه بهذا وغيره[1]؛ ولذا توسَّعُوا في "كان"؛ لأنَّ كلَّ شيء داخل تحت الكون، وجعلوا لها من التَّصرف ما ليس لسائر أخواتها؛ لأنَّها أعمُّ منهن، ألا تراها تعمُّ جميع الأوقات الماضية بالدلالة عليها، ولا تخصُّ وقتًا ماضيًا دون وقت، وأخواتها كَـ (أصبح وأمسى) تخص أوقاتها بأعيانها[2].

ويتَّضح مما سبق أنَّ ثَمَّة فرقًا بين ﴿**وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا**﴾، و"كان زيدٌ قائمًا"، ولله المثل الأعلى، وهو أنَّ "كان" الواردة في صفات الله تدل على الدَّوام؛ أي أنَّه لم يزل متَّصِفًا بذلك لأنَّها صفات لم تفارق ذاته؛ ولذا قرَّر بعضهم أنَّها بمعنى "لم يزل". يقول السيوطي: "تختصُّ كان بمرادفة لم يزل كثيرًا؛ أي أنَّها تأتي دالة على الدَّوام، وإنْ كان الأصل فيها أنْ يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه"[3]، كما في قولك: كان زيدٌ قائمًا؛ أي أنَّه متَّصفٌ بصفة القيام في الزَّمن الماضي؛ ذلك لأنَّ قولك: زيد قائم، لا يدلُّ على زمنٍ، يعني لا يُفهم من "زيد قائم" الزمن الماضي أو الحال، يعني أنَّه عام يشمل ذا وذاك، ومعناه الإخبار بقيامه حين الإخبار، فإذا أدخلت "كان" حينئذٍ صار معناه الإخبار بقيامه في الماضي، فنقول: كان زيدٌ قائما، قيَّدت قيام زيد في الزمن الماضي، سواء انقطع ذلك الوصف أو لا يزال مستمرًّا إلى زمن الإخبار، فزيد ذات لا يتغير وإنما الذي يتغير الوصف والانتقال من حال إلى حال؛ ولذا دخلت "كان" لتوجب أن ذلك في زمان ماضٍ، وذاك لا يكون إلا لمخاطب متردّدٍ أو شاكٍّ في إثبات الفعل، سواء أكان ذلك في أثناء الحديث أم قبله، ومن ثَمَّ قال النُّحاة بزيادة كان في السِّياق،

(١) انظر: المبرد: المقتضب، ١١٩/٤.

(٢) انظر: أبو علي الفارسي: المسائل المشكلة، ص٢٤.

(٣) همع الهوامع، ٩٩/٢.

وليس المَعْنِي بذلك أن يكون دخولها كخروجها في الكلام، وإنَّما يراد بذلك أنَّه ليس لها اسم ولا خبر، ولكن جيء بها لكونها دالة على زمان، وذلك نحو قولك: زيدٌ كان قائمٌ، وزيدٌ قائمٌ كان، لأنَّك لو قلت: زيدٌ قائمٌ، ولم تقل: "كان"، لوجب أن يكون ذلك في حال حديثك حتَّى وإن لم تُعْمِل كان في اللفظ(١).

ويرى الأستراباذي "أنَّ (كان) في نحو: "كان زيدٌ قائمًا"، يدلُّ على الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبره يدلُّ على الكون المخصوص، وهو كون القيام؛ أي حصوله، فجيء أولًا بلفظ دال على حصولٍ ما، ثم عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل، فكأنَّك قلت: حصل شيء، ثُمَّ قلت: حصل القيام"(٢).

وذهب الزَّمخشري إلى أنَّ "كان عبارة عن وجود الشَّيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ"(٣).

ويتَّضحُ مِن كلام الزَّمخشري أنَّ "كان" تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي أو غيره؛ لأنَّها لا تختصُّ بالماضي فقط، دون النظر إلى بقاء ذلك المعنى [الحدث] واستمراره أو انقطاعه، ومِن ثَمَّ لا يُراد بها هنا الدلالة على مضي الزمان وانقطاع النسبة نحو قولك: "كان زيد قائمًا"، بل المراد دوام النِّسبة.

*** ويُستنتج مما سبق أنَّ [معمولي كان] قد:**

أ- **يكونان معلومين للمتكلم والمخاطب، لكنَّ المخاطب يجهل النِّسبة بينهما،** فيكون كلٌّ منهما واجبًا؛ أي واقع ثابت متحقق، بيد أن المخاطب شاكٌّ أو متردِّدٌ في نسبة أحدهما إلى الآخر، **فتنصب ما تريد إثباته،** وذلك على ضربين:

الضَّرب الأول: أن يستويا في رُتبة التَّعريف، وحينئذٍ قالوا يجوز أن يجعل أيَّهما شئت الاسم والآخر الخبر، نحو: "كان زيدٌ أخا عمرو"، و"كان أخو عمرو

(١) انظر: السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٢٩٦/١.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، ١٧٥/٤.

(٣) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ٦٠٨/١-٦٠٩.

زيـدًا"؛ إذ قـدَّرت أنَّ المخاطـبَ يعلـمُ زيـدًا بالسَّـماع كعِلْمِنـا الآنَ مالكًـا والشَّـافعي وأمثالهما ممن لم نعاصره، ويعلمُ أخا عمرو بالعيان؛ لكنَّه لا يعلم أن ما عَلِمَه بالعيان هو الذي عَلِمَه بالسَّماع، فلا فرق بين أن يجعل أحدهما الاسم والآخر الخبر؛ لأنَّ المجهول إنَّما هو النِّسبة، وحظّ كلّ منهما في النسبة واحد(١). يقول ابنُ عصفور: وإن كانا في رتبة واحدة من التَّعريف، جعلت أيَّهُما شِئت الاسم والآخر الخبر؛ ذلك لأنَّ المضاف إلى العَلم [أخو عمرو] في رُتبة العَلم في التَّعريف [زيد](٢).

والضَّرب الثَّاني: ألا يستويا في رُتبة التَّعريف، وحينئذٍ الاختيار جَعْل الأعرف منهما الاسم والأقل تعريفًا الخبر، هذا هو المُختار عند علمائنا، نحو: كان زيدٌ صاحبَ الدَّار، ويجوز كان صاحبُ الدار زيدًا، دونه في الرُّتبة أو الدَّرجة؛ لأنَّ "درجةَ العَلمِ أعرفُ مِنَ المضاف إلى ما عرِّفَ بالألف واللام"(٣).

ب- يكون أحدهما يعلمه المخاطب والآخر يجهله، حينئذٍ يكون المعلومُ الاسم، والمجهول هو الخبر، فَيُقال: كان زيدٌ أخا عمرو، إذا قدَّرت أن المخاطب يعلم زيدًا، ولا يعلم أنَّه أخو عمرٍو، فإن قدَّرته يعلم أخا عمرٍو ولا يعلم أن اسمه زيد قلت: كان أخو عمرو زيدًا(٤)؛ **ولذا ذهب ابن الطَّراوة(١) إلى أنَّ الذي تُريد إثباته**

---

(١) انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ٣٨٦/١.

(٢) انظر: المقرّب ومعه مثل المقرّب، ص١٥١، وفي درجات المعرفة خلاف بين النحويين، انظر تفصيله في مسألة مراتب المعارف في الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٨١/٢، ٥٨٢، [المسألة رقم ١٠١]، وعباس حسن: النحو الوافي، هامش [رقم ١] ٢١٢/١، وعيشة سيد أحمد أبو الفتوح: درجات التنكير والتعريف وأثرها في القاعدة النحوية، حولية كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر، العدد ١٧، الجزء ٤، ٢٠١٣

(٣) انظر: ابن عصفور: المقرّب ومعه مثل المقرّب، ص١٥١.

(٤) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١١٣٢/٣، ١١٣٣.

تجعله الخبر، والذي لا تُريد إثباته تجعله الاسم، نحو: "كان زيدٌ زهيرًا"، فتشبيه زيدٍ بزهير ثابت فيما مضى، ولو قلت: "كان زهيرٌ زيدًا"؛ لثبت تشبيه زهير بزيد. يقول ابن عصفور: وهذا لا يتصوَّر إلا حيث يكون الخبر غير المبتدأ، بل منزَّل منزلته، وقائم مقامه(٢).

يقول ناظر الجيش: "إذا اجتمع في هذا الباب اسمان فإما أن يكونا معرفتين... حينئذٍ إمَّا أن تكون إحداهما قائمة مقام الأخرى أو مشبَّهة بها أو هي نفسها. إن كانت قائمة مقامها أو **مشبَّهة بها كان الخبر ما تريد إثباته**"(٣)، هذا إذا لم يكن الثاني هو الأول، فإن كان الثاني هو الأول، فإن المعنى على كلِّ حال واحد(٤)، نحو: "كان زيدٌ أخاك" أو العكس: "كان أخوك زيدًا"، فإن لم يكن الثاني هو الأول، فإن المخاطب في قولك: "كان زيدٌ أخاك" يعلم زيدًا ولكنه يجهل الإخوَّة أو متردِّدٌ هل هو أخوه أم لا؟ وهذا يعني أنَّ المتكلِّمَ يريدُ أن يقول: إنَّ زيدًا من الإخوَة، وليس في اللفظ تعرُّض لنفي هذه الصِّفة عن غيره أو إثباتها، أمَّا قولك: "كان أخوك زيدًا" هو يعلم أنَّ له أخًا ولكن يجهل أو يشكُّ في أنَّه زيدٌ أم غيره، وفي ذلك إشارة إلى أنَّ المتكلِّمَ يُريد أنْ يَقْصرَ الإخوَّةَ على زيدٍ دون غيره. وفي القولين إشارة إلى الاستمرارية؛ أي استعمالُ الماضي فيما اتَّصل بالحال، بيد أنَّه أفادنا في الجملة الأولى "كان زيدٌ أخاك" بالإخوَّة، وفي الثَّانية "كان أخوك زيدًا" بأنَّه زيد.

يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلمْ أنَّه رُبَّما اشتَبهتْ الصورةُ في بعض المسائل من هذا الباب، حتَّى يُظنَّ أنَّ المعرفتين إذا وقعتا مبتدأ وخبرًا، لم يختلف

---

(١) انظر رأيه في ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ٣٨٤/١، وناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١١٣٣/٣.

(٢) انظر: شرح جمل الزجاجي، ٣٨٦/١.

(٣) شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١١٣١/٣.

(٤) انظر: ابن عصفور: شرح جمل الزجاجي، ٣٨٤/١.

المعنى فيهما بتقديم وتأخير؛ ومما يُوهم ذلك قولُ النَّحويين في (باب كان): إذا اجتمعَ معرفتانِ، كنتَ بالخِيار في جعْلِ أيّهما شِئتَ اسمًا والآخر خَبرًا، كقولك: (كان زيدٌ أخاك) و(كان أخوك زيدًا)، فيُظَنُّ مِنْ ههنا أنَّ تكافؤَ الاسمينِ في التَّعريف يقتضي أن لا يَختلِف المعنى بأن تَبدأ بهذا وتُثَنِّي بذاك، وحتى كأنَّ التَّرتيبَ الذي يُدَّعى بين المبتدأ والخبر وما يُوضع لهما من المنزلة في التقدُّم والتأخُّر، يسقُط ويرتفعُ إذا كان الجزآن معًا معرفتين... والذي يُبيّن وجهَ الصوابِ، ويدلُّ على وجوب الفرق بين المسألتين، أنَّك إذا تأملْتَ الكلام وجدْتَ ما لا يَحْتَمِلُ التَّسوية وما تجدُ الفرْقَ قائمًا فيه قيامًا لا سبيل إلى دَفْعه، هو الأَعَمَّ الأكثر... وههنا نُكتةٌ يجبُ القطعُ معها بوجوب هذا الفرق أبدًا، وهي أنَّ المبتدأَ لم يكُنْ مبتدأً لأنَّه منطوق به أوَّلا، ولا كان الخبرُ خَبرًا لأنَّه مذكورٌ بَعْد المبتدأ، بل كان المبتدأُ مبتدأً لأنه مُسْندٌ إليه، ومُثْبَتٌ له المعنى، والخبَرُ خبرًا لأنه مسنَدٌ ومثْبَتٌ به المعنى... وأمَّا تقديمُ المبتدأ على الخبر لفظًا، فحكْمٌ واجبٌ من هذه الجهة؛ أي من جهة أنْ كان المبتدأ هو الذي يُثْبَتُ له المعنى ويُسْند إليه، والخبَرُ هو الذي يُثْبَتُ به المعنى ويُسنَدُ. ولو كان المبتدأ مبتدأً لأنه في اللفظ مقدَّمٌ مبدوءٌ به، لكان ينبغي أن يَخْرج عن كونه مبتدأ... ولوجَبَ أن يكون قولهم: إنَّ الخبر مُقدَّم في اللفظ[1] والنيَّةُ به التأخيرُ: محالًا. وإذا كان هذا كذلك ثم جئتَ بمعرفَتَيْن، فجعلْتَهما مبتدأً وخبرًا، فقد وجَبَ وجوبًا أن تكونَ مُثبِتًا بالثَّاني معنًى للأَول"، فإذا قلتَ: (كان زيدٌ أخاك): كنتَ قد أثبتَّ بِـ "أخاك" معنى لزيدٍ، وإذا قدَّمتَ وأخَّرتَ فقلتَ: (كان أخوك زيدًا): وجَب أن تكون مُثْبتاً بزيدٍ معنًى لـ "أخوك"[2].

---

(١) يقول السيوطي: الخَبَر "محطُّ الفَائِدَة، وَهُوَ المَقْصُود من الجُمْلَة؛ لِأَنَّك إِنَّمَا ابتدأت بِالِاسْمِ لغَرَض الإِخْبَار عَنهُ وَالغَرَض وَإِن كَانَ مُتَأَخِّرًا فِي الوُجُود فَهُوَ مُتَقَدم فِي القَصْد". همع الهوامع، ٩/٢.

(٢) دلائل الإعجاز، ص١٨٧-١٩٠.

ويقول ابنُ الخبَّاز: إنَّ قولنا: "زيد أخوك" لا ينفي أن يكون له أخ غير زيد، وقولنا: أخوك زيد ينفي أن يكون له أخٌ غير زيد، وهذا ما يشير إليه الفقهاء من الفرق بين قولهم: "زيدٌ صديقي"، وقولهم: "صديقي زيد"(١).

ويُلاحظ في الجملتين السَّابقتين أنَّ "كان" تَدُلُّ عَلَى وُقُوعِ الفِعْلِ فِيمَا مَضَى مِنَ الزَّمَانِ، فَإِذَا كَانَ فِعْلًا يُتَطَاوِل لَمْ يَدُل دَلَالَةً قَاطِعَةً عَلَى أَنَّهُ زَالَ وَانْقَطَعَ كَقَوْلِكَ: كَانَ زيدٌ صَدِيقِي، لَا يَدُلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ صَدَاقَتَهُ قَدْ زَالَتْ، بَلْ يَجُوزُ بَقَاؤُهَا وَيَجُوزُ زَوَالُهَا(٢)، وكذلك الإخوة إذا كانت حقيقيَّة أم مجازية؛ لأنَّ "كان" هاهنا تدلُّ على أنَّ خبرَها كان موجودًا في الماضي، وأمَّا في الزَّمن الحاضر فقد يكون باقيًا مستمرًّا إذا كانت الإخوة حقيقية، وقد يكون منقطِعًا إذا كانت الإخوة مجازية؛ لأنَّه يجوز لك أن تقول: كان في منزلة أخي والآن أصبح عدوي، أو كان صديقي وهو الآن عدوي.

ويُفهم من قول ابن الطَّراوة أنَّ **الذي تريد إثباته اجعله خبرا**؛ ذلك لأنَّ المخاطب إما أن يكون جاهلًا بالنسبة أو شاكًّا أو متردّدًا، وبناء عليه يمكننا القول بأن قوله ﷻ: **﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾** [سورة النساء، من الآية ١٣٤]، **﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾** [سورة النساء، من الآية ١٤٨]، **﴿وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾** [سورة النساء، من الآية ١٥٧]، يخرج على أنَّهم لا يُنكِرُونَ وجودَ إله أو آلهة فرفع الاسم، ونصب الخبر لكونهم يُنْكِرُونَ مثل هذه الصِّفات لآلهتهم، فهم يشكُّون في أنَّ هذه الآلهة تسمع أو تبصر أو حتى تملك عزَّة أو حكمة أو علمًا وغير ذلك من صفات الله الأزلية.

– ما يدلُّ على التَّوقيت [أصبح، وأضحى، وظلَّ، وأمسى، وباتَ]:

---

(١) توجيه اللمع، ص١٠٧.

(٢) انظر: ابن الشَّجري: أمالي ابن الشَّجري، ٤٨٣/٢.

تُستعمل هذه الأدوات الفعلية للدلالة على الدخول في هذه الأوقات؛ لتفيد زمنًا محصَّلًا، فوجب أن يكون الخبر داخلًا في هذه الأوقات في حال نسبته لِمَن هو له، فإذا قلت: أصبح زيدٌ عالمًا، فقد أعطت "أصبح" لِـ "عالما" حُكم الإصباح حتَّى صار المعنى المنسوب إلى صاحبه في وقت الصَّباح دون غيره(١)، وكذلك أضحى وظلَّ وأمسى وبات.

أمَّا قولك: "أصبحَ زيدٌ قائمًا" فمعناه: أنَّ لزيدٍ قيامًا له حصولٌ في الزَّمن الماضي وقت الصُّبح، ولا يُعقل أبدًا أن يستمرَّ هذا القيام طيلة الوقت، وذلك بخلاف قولك: أصبح زيد مجتهدًا.. رُبَّما كان اجتهاده حاصلًا في الزمن الماضي وقت الصباح وما زال مستمرًّا، وربَّما كان اجتهاده مقيَّدًا بهذا الوقت في مسألة معيَّنة فقط.. وقِس على ذلك سائر أخواتها من الأفعال الدَّالة على التوقيت؛ ذلك لأنَّ معناها [أي هذه الأدوات الفعلية] يتحدَّدُ مع معموليها؛ إذْ إنَّ معناها وحدها مطلق حدث في زمان ماض صباحًا أو نهارًا أو مساءً. ويرى عبد القاهر الجرجاني أنَّ هذه الأدوات تدلُّ على معنى قريب من معنى صار، وليس يُرادُ بها وقت الصباح أو المساء أو غيرهما(٢).

والذي يبدو لي أنَّ هذه الأدوات الفعلية تَدُلُّ على تلبس الفاعل الذي أُسْنِدَت إليه بصفة، وتلك الصِّفة مقيَّدة بمعنى الفعل المسند من إثبات أو نفي أو صيرورة أو تقييد بزمان مخصوص؛ ذلك لأنَّ معنى قولك: أمسى زيدٌ مسافرًا، أنَّ زيدًا متلبِّسٌ بالسَّفر في وقت المساء، ومن ثَمَّ كان ذِكرُ الخبرِ لازمًا؛ لأنَّه هو المقصود. وليس المقصود من قولك: كان زيدٌ قائمًا أو أصبح محمد عادلًا، نسبة الفعل إلى الفاعل كما هو الأمر في الأفعال التَّامة التي أسندت إلى فاعليها، بل المراد نسبتها إلى الفاعل باعتبار صفة اتَّصفت بها وثبتت له مقيَّدة بمعنى ذلك

(١) انظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصَّل، ٧٦/٢.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٩٩/١.

الفعل[١]. يقول أبو حيَّان الأندلسي: هذه الأفعال دخلت للدلالة على تقييد الخبر بالزَّمان الذي بُنيت له[٢].

- ما يدلُّ على التَّحويل [صار]:

تُستعمل [صار] للانتقال من حال إلى حال، أو من شيء إلى شيء، كقولك: صار زيدٌ غَنِيًّا بعد أن كان فقيرًا، فهي تَدُلُّ على تحوّلِ الموصوف عن صفته التي كان عليها إلى صفة أخرى، ألا ترى أنَّ معنى: صار زيدٌ قائمًا: لزيد قيام له حصول في الزَّمن الماضي بعد أنْ لم يكن[٣]، فهي تدخل على جملة لم يكن لها مثلُ تلك الحال. يقول ابن الحاجب: "ولمَّا كان معنى صار الانتقال وجب أن يكون ذلك الحكم ثابتًا للخبر، فإذا قلت: صار زيدٌ عالمًا، ففي عالم حكمُ الانتقال؛ لأنَّه الحالُ التي انتقل إليها، وهذا الانتقال قد يكون إلى صفة حقيقية، كقولك: صار زيدٌ عالمًا، وصار الطِّين خَزَفًا، وقد يكون لمجرَّد نسبة، كقولك: صار زيدٌ منِّي قريبًا، وصار زيدٌ غنيًّا وفقيرًا، وقد يكونُ باعتبار المواضع، كقولك: صار زيدٌ إلى عمرٍو؛ أي انتقل إليه، وكلُّ ذلك سواء لصحَّة معنى الانتقال"[٤]، كلُّ ذلك إنَّما أراد المتكلم أن يثبت للمخاطب ما تردَّد فيه أو شكَّ، فالمخاطب رُبَّما يَعْرِفُ زيدًا ويعلم معنى الغِنى والفقر والعلم، ولكنَّه يجهل النِّسبة بين زيد وكونه غنيًّا أو فقيرًا أو عالمًا، ورُبما يعرف زيدًا، ولكنه يجهل ما يريد المتكلم إثباته له من هذه الصِّفات.

- ما يدلُّ على النَّفي [ليسَ]:

---

(١) انظر: ناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٠٦٧/٣، ١٠٦٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١١٥/٤.

(٣) انظر: الأستراباذي: شرح كافية ابن الحاجب، ١٩٦/٤.

(٤) الإيضاح في شرح المفصَّل، ٧٥/٢.

تعدد أدواتُ النَّفي في اللغة العربية ليس عبثًا؛ لأنَّه لو كانت هذه الأدوات جميعا مُتساوية في كلِّ شيء لكان تعددها إذن عبثا، ولكنَّها تتعدد ولكلٍّ منها معنى يخصُّه وينفردُ به، وإذا اشتركت إحداها مع الأخرى في وجه خالفتها في وجه آخر من وجوه معناها أو استعمالها(١)، وقابل هذا التَّعدُّد الاختلاف في درجات الاعتقاد؛ ولذا عقد سيبويه مجموعة من الموازنات بَيْنَ هذه الحروف التي تُفيد إثبات النَّفي تبيِّنُ اختلاف درجاتها الوظيفية حسب محتواها القضوي وقصد المتكلم(٢).

ومن أدوات النَّفي "لَيْسَ"(٣)، وهي كلمة دالة على نفي الحال؛ أي يُؤْتَى بها للدلالة على انتفاء الحدث في الحال، تقول: "ليس زيدٌ قائمًا الآن"، فقد أدَّت "ليس" المعنى الذي يكون في المضارع بلفظ الماضي؛ لأنها فعل غير متصرِّف أُجرِيَ مجرى "ما" النافية، وهي حرف لا يتصرَّف؛ ولذا استُغني عن حرف المضارعة

(١) انظر: محمد حماسة عبد اللطيف: بناء الجملة العربية، ص٢٨٥.

(٢) يقول سيبويه في باب نفي الفعل: "فإذا قال القائل: فَعَلَ، فإنَّ نفيه [لم يَفْعَلْ]، وإذا قال: قَد فَعَلَ، فإنَّ نفيه [لَمَّا يفْعَلْ]، وإذا قال: لقد فَعَلَ، فإنَّ نفيه [ما فَعَلَ]، وإذا قال: هو يفْعَلُ، فإنَّ نفيه [ما يَفْعَلُ]؛ وذلك إذا كان في حال فِعْلٍ، وإذا قال: هو يفْعلُ، فإنَّ نفيه [لا يَفْعَلُ]؛ وذلك إذا لم يكن الفِعلُ واقعًا، وإذا قال: لَيَفْعَلَنَّ، فإنَّ نفيه [لا يفعَلُ]، وإذا قال: سوف يَفْعَلُ، فإنَّ نفيه [لن يَفْعَلَ]". الكتاب، ١١٧/٣.

(٣) أصل ليس عند العرب أو الجمهور (لِيس) بكسر العين على وزن فَعِل، ثم خُفِّف بالسكون لثقل الكسرة على الياء، ولم تقلب ألفا لأنه فعل جامد فكرهوا فيه القلب دون التخفيف، لأنه أسهل من القلب، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح، بل كان يلزم القلب (لاس) كباع، ولو كانت بالضم لقيل فيها (لُستُ) بضم اللام، هذا وقد حُكي عن العرب كسر اللام وضمها، وهذا قليل نادر. انظر: السيوطي: همع الهوامع، ٧٨/٢، والصبان: حاشية الصبان، ٣٥٨/١.

فيها لجمودها. يقول ابن يعيش: "اعلم أنَّ ليس فِعلٌ[١] يدخل على جملة ابتدائية، فينفيها في الحال؛ وذلك أنَّك إذا قلت: زيدٌ قائمٌ، ففيه إيجاب قيامه في الحال، وإذا قلت: ليس زيدٌ قائمًا، فقد نفيت هذا المعنى"[٢].

ويرى الزَّمخشري[٣] أن قولك: ليس زيدٌ قائمًا غدًا، لا يصحُّ، يريد أنَّها لا تكون إلا لنفي الحاضر لا غير ولا يُنفى بها المستقبل، وقد أجازه المبرِّد وابن درستويه[٤]، ومع كلٍّ فهي تدلُّ على انتفاء الصِّفة عن الموصوف.

ورغم أنَّ سيبويه جزم في عدد من مسائل الكتاب بعدم وجوب النَّفي، ولم يتردد في وصفها بغير الواجب؛ إذْ يقول: "حروف النَّفى، شبَّهوها بحروف الاستفهام؛ حيث قُدِّمَ الاسمُ قبل الفعل؛ **لأنَّهنَّ غيرُ واجبات، كما أنَّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة، وكما أنَّ الأمر والنَّهى غير واجبَيْنِ**"[٥]، بيد أنَّ قوله: "فمعنى ليس النفيُ كما أنَّ معنى كان الواجبُ"[٦] قد يلتبس على الباحثين في إدراجه ضمن غير الواجب، فهذا خالد ميلاد، يُصَنِّفُ النَّفي ضمن الواجب باعتباره نسبة واجبة واقعة، ولكنها ذات قيمة سلبية؛ إذ رسخ في اعتقاد المتكلم وثبت كونها ذات وجوب إلا أنَّه سالب[٧]. وردَّ شكري المبخوت قول ميلاد، وذهب إلى أنَّ

---

(١) هناك خلاف بين النحاة حول فِعْليَّة "ليس"؛ فبعضهم يرجِّح فعليتها لتصرفها تصرف الأفعال من حيث اتصالها بالضمائر وتاء التأنيث الساكنة، وتحملها الضمير، وبعضهم الآخر يرجح حرفيتها وإن اختلفت الحجج والبراهين. راجع ذلك في المبرد: المقتضب، ٨٧/٤، وابن يعيش: شرح المفصل، ٣٦٦/٤.

(٢) شرح المفصل، ٣٦٦/٤، وانظر السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٢٩٧/١.

(٣) انظر: المفصل في علم العربية، ص٢٦٨.

(٤) انظر: المقتضب، ٨٧/٤.

(٥) الكتاب، ١٤٥/١.

(٦) المرجع السابق، ٥٩/١.

(٧) انظر: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص٧١.

النَّفي يندرج ضمن غير الواجب[1] مؤَيِّدًا قول سيبويه ومن تبعه، ورُبَّما الذي دفعهم إلى تلك الإشكالات التي أوقعتهم في حَيْرة هو تلك المفارقات التي عقدها سيبويه في كتابه، وقد بانَ أنَّ النفي عنده شأنه شأن الأمر والنهي والاستفهام والجزاء وغيرها من مسائل الكتاب التي صنَّفَها ضمن غير الواجب، ومما يدلُّ على ذلك أنَّ "ليس" تقابل "كان" الدَّالة على الوجوب، فقولك: ليس زيدٌ قائمًا، فيه إثبات لنفي حدثٍ قد يَظنُّ المخاطبُ أنَّه واقع ومستقر حال التكلُّمِ؛ ولذا نستطيع أن نستنتج أنَّ الإثبات في تصور خالد ميلاد قد يتفرَّعُ إلى **إثبات موجب أو إثبات سالب**؛ لأنَّ نفي إثبات أن زيدًا قائم هو إثبات أنَّ زيدًا ليس قائمًا. يقول فان دايك: "أنا أعلم أنَّ شيئًا ما سيحدث، ويكون لي غرض ألا يحصل، فأقوم بإنجاز فعل يكون من نتيجته أنَّ ذلك الحدث لم يحصل مما كان أن يقع لو لم أسلك ذلك السلوك... وهنا فإنَّ الحدث لم يحصل في العالم الواقعي، بينما الحدث المقصود منعه قد حصل"[2].

فالمتكلِّمُ إذن إنَّما يُعَبِّرُ بالإثبات عن اعتقاد استقرَّ في ذهنه يتمثَّل في إيجاب واجب لوجود، ويعُبِّرُ بالنَّفي عن اعتقاد استقرَّ لديه يتمثَّل في نفي واجب لوجود، فالنفي كالإيجاب يدلُّ على اعتقاد مستقر ثابت لدى المتكلم، بيد أن ألفاظه تختلف حسب درجة اعتقاد المتكلم الذي يعمل الإثبات أو النفي، ومن ثَمَّ **فإنه يمكن أن يكون كلٌّ منهما واجبًا**، بيد أنَّ الوجوب هنا لا يعني وقوع الفعل في الكون، وإنَّما هو وجوب باعتبار استقراره في اعتقاد المتكلم وثبوته في نفسه وكذلك يكون نفي

(١) انظر: إنشاء النفي وشروطه النحوية والدلالية، ص٤٧.

(2) Text and Context: Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, page 181.

والنص العربي في: النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ص٣١٤.

الواجب أيضًا مستقرًّا في ذهن المتكلم راسخًا في اعتقاده، وهذا ما يُبَرْهِنُ على صحة ما قاله خالد ميلاد؛ إذ أدرج النَّفي ضمن الواجب(١).

- ما يدلُّ على الاستمرار [ما زَالَ، ما بَرِحَ، ما فَتِئَ، ما انفكَّ]:

تُستعمل هذه الأدوات الفعلية الأربعة للدلالة على ما يقتضيه الحال من ملازمة جارية مدة قبول المخبَر عنه للخبر، سواء دام بدوامه، نحو: ما زال الله محسنا، أو لا، نحو: ما زال زيدٌ ضاحكًا(٢). يقول أبو حيَّان الأندلسي: هذه الأفعال "تدلُّ على ملازمة الصِّفة للموصوف مُذْ كان قابلا لها على حسَب ما قبلها، فإن كان الموصوف قَبِلَها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيدٌ عالمًا، وإن كان قَبِلَها في أوقات متفرّقة دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد يُعطي الدَّنانير، ألا ترى أنَّ إعطاءَه للدنانير كان في أوقات متفرّقة، وأنَّ ذلك دام له، وكذلك اتِّصافه بالعلم كان متَّصلَ الزَّمان، ودام له أيضا كذلك"(٣).

و"لا" نافية ليست ناهية؛ لأنَّ النَّهي لا يدخل على الماضي؛ لأنَّ المقصود من الجملة الإثبات، والأربعة متَّضمنة للنفي ونفي النفي إثبات(٤) فيصير المعنى بدخول **النفي على النفي إيجابا**. يقول عبد القاهر الجرجاني: "اعلم أنَّ زال فيه معنى النَّفي، وما للنفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا وإثباتا، ألا ترى أنَّك إذا قلت: انتفى الشَّيء، كان ضدَّ الإثبات، فإذا أدخلت عليه **النفي صار موجبا**، وذلك قولك: ما انتفى الشيء، ويُعلم ضرورة أنَّ نفيَ النَّفي إثبات، وإذا كان كذلك كان قولك: **ما زال، بمنزلة كان** في أنَّه إيجاب؛ ولهذا لم يجز أن تقول: ما

(١) انظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص٧٣-٧٦.

(٢) انظر: الصبان: حاشية الصبان، ٣٥٩/١.

(٣) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ١٢٣/٤، وارتشاف الضرب من لسان العرب، ١١٦٢/٣.

(٤) انظر: الصبان: حاشية الصبان، ٣٥٩/١.

زال زيدٌ إلا منطلقًا، كما لا تقول: كان زيدٌ إلا منطلقًا؛ لأجل أنَّ [إلا] يُؤتى بها لنقض النفي"[1].

ويتَّضح من ذلك أن معنى الأربعة هو الإعلام بلزوم مضمون الجملة في المعنى أو في الاستقبال، نحو: ما زال العلم حسنا، ولن يزال الجهل قبيحًا[2]، وإنما نُصِبَ خبر هذه الأفعال؛ لأنَّ المتكلِّمَ يُريد أن يثبت للمتردّدِ أو الشَّاك استمراريةَ ما قد يُظنُّ أو يُعتقدُ أنَّه قد انتهى فيما مضى، فقد يظنُّ المخاطبُ أنَّ ملازمة الصِّفة للموصوف قد زالت وانقطعت.

- ما يدلُّ على بيان المُدَّة [ما دامَ]:

في الجمل الزَّمنية المصدرة بِـ (ما) تُربَطُ صيغةُ فعلٍ بوقت معيّنٍ من المستقبل، نحو: "ما دُمت" التي تعني: مُدة دوامي، يقول الله ﷻ: ﴿**وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**﴾ [سورة مريم، من الآية ٣١]، فصيغة الماضي في قوله: ﴿**مَا دُمْتُ**﴾ تدلُّ على المستقبل بعد "ما" المصدرية الظرفية، ومعنى الآية: مدة بقائي حيًّا. ألا ترى أنَّه اشترط وجود الوصية ودوامها مدة بقائه.

فـ "ما دام" مخالف إذن لِـ "ما زال"؛ لأنَّ [ما] فيه بمعنى المصدر؛ وذلك المصدر بمعنى الزَّمان، تقول: أجلِسُ ما دام زيدٌ جالسًا، فيكون التَّقدير: دوام جلوس زيدٍ، على تقدير زمن دوام جلوس زيد. فَـ "ما" مع "دام" بمنزلة المصدر على معنى الزَّمان، ولا يجيء إلا متعلّقا بشيء؛ ولذا لم يُجز النُّحاة: ما دام زيدٌ جالسا، من غير شيء، كما لا تقول: يومَ الجمعة، وتسكت؛ وذلك أنَّه إذا كان ظرفًا اقتضى لا محالة فِعْلا يقع فيه[3]؛ ولذا فهي تدلُّ على مقارنة الصِّفة

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح، ٣٩٩/١.

(٢) انظر: ابن مالك: شرح التسهيل، ٣٣٣/١، وناظر الجيش: شرح التسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ١٠٧٠/٣.

(٣) انظر: عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، ٤٠٠/١.

للموصوف في الحال؛ أي أنَّها توقيت لأمرٍ بمدَّة ثُبوت ذلك الفعل الواقع معها لفاعله، فإذا قلت: أجلس ما دمتَ قائمًا، فقولك: ما دمت قائما، توقيت للجلوس بمدة ثُبوت القيام منسوبًا إلى المخاطب(١).

خلاصة:

مهما تكن نتائج هذا النِّقاش فإن "كان" أو إحدى أخواتها تُعدُّ بؤرة في الجملة؛ لكونها دالة على الزمان المطلق أو المقيَّد، باعتبارها فرضية زمنية لمجموعة من الأدوات الفعلية المنظَّمة تنظيما دقيقا يدلُّ على الحصول المطلق [الكينونة] أو الانتقال أو الاستمرار أو الانتفاء المطلق أو مدة الدوام.

فإذا سلَّمنا بأنَّ "كان وأخواتها" تُمَثِّلُ قَيْدًا، فإنَّ التَّأويل الزَّمني لهذه الأدوات الفعلية يجعل النفي – حسب قول سيبويه – متسلِّطًا آليًّا على النَّاسخ؛ حيث ندرك العَلاقات النِّظَاميَّة لِـ "كان" مع أخواتها، واستنادا إلى هذا التصوُّر يمكننا أن نعقد مقارنة لتوضيح هذه العلاقات التي تُمكِّنُنا من الانتقال من ناسخ لآخر لنعبِّرَ عن التَّرابط بين مختلف هذه الأفعال اللفظية.

أ- زيدٌ منطلق.

ب- **كان** زيدٌ منطلقًا.

ج- لم يكن زيدٌ منطلقًا، بل **أصبح** منطلقًا.

د- **صار** زيدٌ متوقِفًا.

هـ- كان زيدٌ منطلقًا، **وظلَّ** على حاله.

و- لم يكن زيدٌ متوقِفًا.

دخلت "كان" [ب] لتكون قيدًا في جملة [أ] باعتبار أنَّها لا تدل على زمن، وعلى هذا فَمَنْ قال [ج] فإنَّه قد نفى اتِّصاف زيد بالانطلاق في الزمان المنقضي،

(١) انظر: ابن الحاجب: الإيضاح في شرح المفصَّل، ٧٩/٢.

ورأى هذه الصِّفة كائنة بعد أن لم تكن في وقت معين [الصباح، الضُّحى، المساء]، وفي [د] نجد إثباتًا لانتقال زيد إلى حال الوقوف، وهو ما يعني أنَّ وقوف زيد لم يكن حالة موجودة قبل زمان التكلم، أمَّا [هـ] المُثْبِتَة لاستمرار اتِّصاف زيد بالانطلاق، فتعني أنَّ انطلاق زيدٍ حالة كائنة الآن ووُجِدت قبل زمن التكلُّم، ولم ينتقل إلى حالة جديدة، وما زال مستمرا على حاله الأولى، فدلالة "ظل" الوظيفية هي [وُجِدَت ودامت]، فهي تُضارعُ أفعال الاستمرار من وجهٍ، وما يُوَافِقُ [و] في الإيجاب إنَّما هو [هـ].

ويتَّضح مما سبق أنَّ استعمالَ أيٍّ من هذه الأفعال يلزمُ عنه استعمال لبقيَّة الأفعال، فقولك: [صار] يستلزم آليا أقرب ناسخ منه، وهو [لم يكن]، على اعتبار أنَّ [صار] تَعْنِي الانتقالَ، والانتقالُ تقابل بين ما لم يكن وما هو كائن، وقِس على ذلك استلزام [ظلَّ] لِـ [كان]، على اعتبار أنَّ الاستمرارَ حالةٌ كائنة قبْلَ زمان التَّكلُّم وتواصلت حتى وصلت زمان التكلم، ومثلما يقتضي الانتقال نفي الاستمرار، فإنَّ الاستمرار يقتضي نفي الانتقال، وبمثل هذه العلاقات اللزومية يمكننا استحضار الأفعال النَّاقصة إثباتا لبعضها بنفي بعضها الآخر أو إثباته، ونستثني من أخوات كان "ليس" لدلالتها على الانتفاء(١).

وإذا صحَّ فَهْمُنَا للنواسخ فإنَّ [ب] تعني أن انطلاقَ زيدٍ حالةٌ حدثت وحصلت وليست استمرارا لحالة كائنة من قبلُ؛ ولهذا فإننا نحتاج إلى التمييز بين الحدوث والانتقال على ما نجد في [ج]، [د]، والاستئناف الممكن بينهما، وعلى هذا فَمَن قال [د] فقد نفى حدوث اتِّصاف زيدٍ بالانطلاق في الزمن المنقضي، ورأى هذه الصفة في دوامها واستمرارها، وبهذه العلاقة النِّظامية يمكننا تفسير التقابل بين [ب] **كان** زيدٌ منطلقًا، و[و] لم يكن زيدٌ متوقِفًا، بحيث نتحصَّل على التَّرابط بين مختلف الأفعال النَّاقصة.

(١) انظر: شكري المبخوت: توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، ص٢٧.

الخاتمة

حاول هذا البحث أن يوضِّح سبب نصب "خبر كان وأخواتها" ونسخه في ضوء مفهوم الواجب، وقد اتَّضح من خلال ذلك:

- أنَّ الإخبار عن الأشياء كلها أولى الأوقات بها الوقت الذي وقع فيه الخطاب في المعنى؛ لأنَّ اللفظ صيغ له، وذلك أن المتكلم إذا قال: زيد قائم، فإنما يريد إفادة المخاطب، وتعريفه من أمر زيد ما خفي عليه، وإن لم يكن في حاله قائما، فهذا الوصف غير لازم له، والمعتاد في الخطاب أن يكون للحال، فعلم من جهة المعنى أن الوصف متى ما عُرِّي من النّسبة إلى وقت بعينه، كان مقصورًا على وقت التكلم به والإخبار؛ لما بينا أن حكم الخطاب إفادة المخاطب به ما يحتاج إلى معرفته، فإذا دخلت الأفعال الناسخة قيَّدت المعنى ليَدل على وقوع الحدث فيما مضى وانتهى وقوعه قبل الإخبار عنه أو الواقع غير المنقطع؛ ولذا تُعدُّ الأفعال الناسخة إحدى القرائن لتحديد الزمن في الجملة؛ لأنَّها قد تدلُّ في مفهوم السياق على الماضي أو الحاضر أو المستقبل.
- أنَّ الفعل الناسخ في الجملة قد يُعبِّرُ عن أمرٍ لا يتعلَّق بزمن معيَّن كما هو الأمر في صفات الذات الإلهية؛ ولذا وقف العلماء عند دلالة "كان" فوجدوها تنحصر في معنى الأزل والأبد، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء، من الآية ١٣٤]، وتكون بمعنى المُضِي المنقطع، نحو: كان زيد قائما أو فقيرا أو مريضا، وبمعنى الحال، نحو قوله: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [سورة النساء، من الآية ١٠٣]، وبمعنى صار، نحو قوله: ﴿كَانَ مِنَ الكَافِرِينَ﴾ [سورة ص، من الآية ٧٤]، أمَّا قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [سورة آل عمران، من الآية ١١٠]، فلا يدل على أنهم لم يكونوا خيرًا فصاروا خيرًا أو انقطع ذلك عنهم؛ ولذا قال

الزمخشري: "كَانَ" عِبَارَةٌ عَنْ وُجُودِ الشَّيْءِ فِي زَمَنٍ مَاضٍ عَلَى سَبِيلِ الإِبْهَامِ، وَلَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى عَدَمٍ سَابِقٍ، وَلَا عَلَى انْقِطَاعٍ طَارِئٍ.

- أنَّ سيبويه أخرج "ليس" من معنى الوجوب، وأدخل "كان" في معنى الواجب، بيد أنَّه ترك تصنيف أخواتها ولم يبيّن إن كانت تدخل ضمن الواجب أم لا.
- أنَّ هناك محاور ترتكز عليها الجملة الصحيحة نحويًّا ودلاليًّا، منها الاختيار الموفَّق للأداة المناسبة المعبِّرة عن الأسلوب المرجو إنشاؤه؛ لكون الأداة قرينة لفظية مهمة في الاستعمال العربي؛ ولذا كانت ثُنائية الواجب وغير الوجب من أهم الضوابط التي تضبط حركات الإعراب الوظيفية التي يُحدِّدها قصد المتكلم.
- أنَّ الدلالة الزمنية لصيغ الأدوات التي تشبه الأفعال تختلف دلالاتها باختلاف الجهة من قُرب أو بعد أو استمرار أو انتهاء... إلخ.
- أن الاسمين إذا كانا معلومين للمخاطب وكانت النسبة بينهما معلومة عنده، فإنَّه لا يجوز حينئذ جعل أحد الاسمين مخبرا عنه والآخر مخبرا به؛ إذ لا فائدة في ذلك.

المصادر والمراجع

الكتب:

- الأصفهاني: الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)

١- شرح اللمع، تحقيق ودراسة: إبراهيم بن محمد أبو عبادة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (د–ت).

- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمن (ت٥٧٧هـ)

٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

- الجرجاني: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)

٣- دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، طبعة مكتبة الأسرة ٢٠٠٠م.

٤- المقتَصِد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

- ابن جنّي: أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ)

٥- اللُّمع في العربية، تقديم وتحقيق وتعليق: حسين محمد محمد شرف، الطبعة الأولى، ١٩٧٨م.

- ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر (ت٦٤٦هـ)

٦- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- حسَّان: د. تمَّام (ت٢٠١١م)

٧- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، الطبعة السادسة، ٢٠٠٩م.

- حسن: عباس

٨- النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة التاسعة، (د-ت).

- أبو حيَّان الأندلسي: محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)

٩- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عُثمان، مكتبة الخانجي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، حقَّقه: حسن هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

- ابن الخبَّاز: أحمد بن الحسين (ت٦٣٧هـ)

١١- توجيه اللمع، شرح كتاب اللمع لابن جنِّي، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧م.

- دايك: ڤان

١٢- النص والسياق: استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق – المغرب، ٢٠١٣م.

- الرَّضي الأستراباذي: رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)

١٣- شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، (د-ت).

- الزجاجي: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)

١٤- الجمل في النحو، حقَّقه وقدَّم له: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٩٨٤

- الزَّركشي: بدر الدين محمد بن عبد الله (ت٧٩٤هـ)

١٥- البحر المحيط في أصول الفقه، قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: عمر سليمان الأشقر، حقوق الطبع محفوظة لوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.

١٦- البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ٢٠٠٥م.

– الزمخشري: أبو القاسم محمود (ت٥٣٨هـ)

١٧- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، مكتبة العُبيكان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

١٨- المفصل في علم العربية، دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمَّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

– ابن السَّرَّاج: أبو بكر محمد بن السري (ت٣١٦هـ)

١٩- الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.

– سيبويه: أبو بشر عمرو عثمان بن قَنبر (ت١٨٠هـ)

٢٠- الكتاب: كتاب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

– السِّيرافي: أبو سعيد الحسن بن عبد الله (ت٣٦٨هـ)

٢١- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.

– السيوطي: عبد الرحمن بن الكمال بن محمد (ت٩١١هـ)

٢٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ٢٠٠١م.

– ابن الشجري: هبة الله بن علي (ت٥٤٢هـ)

٢٣- أمالي ابن الشَّجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

- الصَّافي: د. خديجة محمد
٢٤- نسخ الوظائف النَّحوية في الجملة العربية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
- الصَّبان: محمد بن علي (ت١٢٠٦هـ)
٢٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، (د-ت).
- عبد الحميد: محمد محيي الدين (ت١٣٩٢هـ)
٢٦- عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح، دار الطلائع، ٢٠٠٤م.
- عبد اللطيف: د. محمد حماسة
٢٧- بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.
٢٨- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠١م.
- ابن عُصْفُور الإشبيلي: أبو الحسن بن مؤمن بن محمد (ت٦٦٩هـ)
٢٩- شرح جمل الزَّجَّاجي، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوَّاز الشَّعار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
٣٠- المُقرِّب ومعه مُثُل المقرّب، تحقيق وتعليق ودراسة: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد (ت٣٧٧هـ)
٣١- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السِّنِكَاوي، مطبعة العاني – بغداد، (د-ت).
- ابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله (ت٦٧٢هـ)

٣٢- شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هَجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٩٩٠م.

– المبرِّد: أبو العبَّاس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)

٣٣- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة، ١٣٨٥هـ.

– المبخوت: شكري

٣٤- إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، كلية الآداب والفنون والإنسانيات – جامعة منوبة، ٢٠٠٦م.

٣٥- توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.

– المخزومي: د. مهدي

٣٦- في النحو العربي: نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.

– ميلاد: د. خالد

٣٧- الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة: دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة والمؤسسة العربية للتوزيع – تونس، (د–ت).

– ناظر الجيش: محب الدين محمد بن يوسف (ت٧٧٨هـ)

٣٨- شرح التَّسهيل المسمَّى تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

– ابن هشام: أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)

٣٩- مُغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – الكويت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.

– ابن يعيش: موفق الدين بن علي (ت٦٤٣هـ)

٤٠- شرح المفصل، قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

الدَّورِيَّات والرسائل العلمية:

– عقلاء: محمد بن فريج

١- النقصان والتمام في النحو العربي: مفهومهما ومعاييرهما التركيبية والدلالية: الأفعال الناقصة في القرآن الكريم نموذجا، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية، ٢٠١٧م.

– عبد السميع: منصور علي

٢- مصطلح الواجب في كتاب سيبويه: التأصيل والمفهوم، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب – جامعة المنيا، المجلد السابع والثلاثون، الجزء الثالث، يوليو، ٢٠٠٠م.

– أبو الفتوح: عيشة سيد أحمد

٣- درجات التنكير والتعريف وأثرها في القاعدة النحوية، حولية كلية اللغة العربية بجرجا – جامعة الأزهر، العدد ١٧، الجزء ٤، ٢٠١٣م.

– المرشد: أفراح بنت علي

٤- الواجب وغير الواجب في كتاب سيبويه، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم – المملكة العربية السعودية، ١٤٣٤هـ.

المراجع الأجنبية:

(1) Teun A. Van Dijk: Text and Context Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse, Longman linguistics library, 1992.

***